آفاق الثقافة والتراث

مجلة فصلية ثقافية تراثية

تصدر عن قسم الدراسات والمجلة

بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث

دبي - ص.ب. ٥٥١٥٦

هاتف ٢٦٢٤٩٩٩ ٤ ٩٧١+

فاكس ٢٦٩٦٩٥٠ ٤ ٩٧١+

دولة الإمارات العربية المتحدة

السنة الثانية عشرة : العدد السابع والأربعون - شعبان ١٤٢٥ هـ - أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٠٤ م

رقم التسجيل الدولي للمجلة

ردمد ٢٠٨١ - ١٦٠٧

المجلة مسجلة في دليل أولريخ الدولي للدوريات تحت رقم ٣٤٩٣٧٨

هيئة التحرير

مدير التحرير

د. عز الدين بن زغيبة

سكرتير التحرير

د. يونس قدوري الكبيسي

هيئة التحرير

أ.د. حاتم صالح الضامن

د. محمد أحمد القرشي

أ. عبد القادر أحمد عبد القادر

الاشتراك السنوي	داخل الإمارات	خارج الإمارات
المؤسسات	١٠٠ درهم	١٥٠ درهماً
الأفراد	٧٠ درهماً	١٠٠ درهماً
الطلاب	٤٠ درهماً	٧٥ درهماً

المقالات المنشورة على صفحات المجلة تعبر عن آراء كاتبيها ولاتمثل بالضرورة وجهة نظر المجلة أو المركز الذي تصدر عنه

يخضع ترتيب المقالات لأمور فنية

الفهـــرس

الإفتتاحية

■ بين صناع الأفكار وصناع أسلحة الدمار

الصراع الذي لا يحسم

مدير التحرير ٤

المقالات

■ ظاهرة الإتباع في القراءات القرآنية

أ.د. محمـد السيد علي بلاسي ٦

■ البعد الإسلامي في ظاهرة التحضر العربي

أد. محمد صالح العجيلي ٢٠

■ أثر الرسم الكتابي العربي في الثقافة

الإسلامية والحضارة المعاصـــرة

أ. معتصم زكي السنوي ٣٣

■ صفحة مجيدة من مقاومة المسلمين

الاستعمار في مليبار

أ. أبو بكر محمد ٦١

■ صوت حَواء في حضارات العالم

أ. مثنى الشرع ٧٧

■ المستدرك على شعر خُفَاف بن نُدبةَ السُّلمِيِّ

د. أحمد سيد محمد عمار ٩٢

■ رد ابن الوراق على الكوفيين

في كتابه علل النحو

د. علي أكرم قاسم يحيى الحيَّالي ٩٩

■ تحقيق الايرادات الشعرية في النصوص التراثية

كتاب صـلة الصـلة

لأبي جعفر بن الزبير نموذجًا

د. محمد رضوان الداية ١٠٩

المقالات العلمية

■ مشكلة المتوازيات وامتدادها

عند علماء الرياضيات العرب

أ. أحمد البوسكلاوي ١٢٢

التعريف بالمخطوطات

■ نسبة بعض المخطوطات الفقهية المجهولة

إلى مؤلفيها بحث ضمن مخطوطات

مركز جهاد الليبيين

أ. محمود سلامة الغرياني ١٣٤

تحقيق المخطوطات

■ تقييد الأمثلة المستحضرة

لبعض مسوّغات الابتدا بالنكرة

الدكتورة أحلام محمد خليل ١٦١

د. علي أكرم قاسم يحيى الحيَّالي
نينوى - العراق

يعدّ كتاب (علل النحو) لأبي الحسن محمد بن عبد الله بن العباس البغدادي، المعروف بابن الورّاق، المتوفى (٣٨١هـ)، من الكتب التي رأت النور عام ٢٠٠٢م؛ إذ خرج لنا محققًا ليحتل الصدارة بين الكتب التي وصلت إلينا مؤلفة في علل النحو، فقد حوى مسائل نحويّة، وقواعد، وأحكامًا، وأساليب، وآراء متنوعة لنحاة بصريين وكوفيين، إضافةً إلى الشواهد النحوية المتنوعة، كل ذلك جاء بأسلوب سهل، اعتمد طريقة السؤال والجواب. وقد أشار المحقق د. محمود جاسم الدرويش في دراسته للكتاب ومؤلفه، التي صدّر بها النسخة التي قام بتحقيقها، إلى مواضع عدّة، ردّ فيها ابن الوراق على النحاة، وقد جمعت منها ردوده على الكوفيين دارسًا وموجهًا لما في دراسة الخلاف النحوي من إغناء للمواهب وتحفيز للأفكار في التحليل والاستنتاج والتنظير.

نقل ابن الورّاق قولاً نسبه للفراء: إنّ الفعل المضارع يرتفع بسلامته من النواصب والجوازم، وقولاً للكسائي إنّه يرتفع عمّا في أوّله من الزوائد، ثم علّق على ذلك بقوله: «وأمّا قول الكسائي فظاهر الفساد، ولأنّ هذه الزوائد لو كانت عاملة رفعًا لم يجز أن يقع الفعل منصوبًا ولا مجزومًا، وهي موجودة فيه؛ لأنّ عوامل النصب لا يجوز أن تدخل على عوامل الرّفع؛ لأنّه لو دخل عليه لكان يجب أن يبقى حكمها، فيؤدي ذلك إلى أن يكون الشيء مرفوعًا منصوبًا في حال، وهذا محال...»، ثم يقول «وأمّا الفرّاء فقوله أقرب إلى الصواب، وفساده مع ذلك، وهو أنّه جعل النصب والجزم قبل الرفع...»[1].

وإنّ التجرّد عن الناصب والجازم هو الرافع للفعل المضارع على مذهب الفرّاء من الكوفيين؛ إذ أفصح عن مذهبه في أثناء تفسيره لقوله تعالى: ﴿**وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لا تعبدون**»[٢]، إذ قال: «رفعت تعبدون؛ لأنّ دخول (أن) يصلح فيها، فلما حذف الناصب رفعت... وفي قراءة عبد الله ﴿**وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ**﴾، فهذا وجه من الرفع، فلما لم تأت بالناصب رفعت»[٣]، كما نسب المذهب المذكور إلى الفراء[٤]، على حين نسبه بعضهم إلى الكوفيين بعامة[٥]، وهو غير صحيح؛ لأنّه مذهب تفرّد به الفرّاء، وتابعه بعض الكوفيين[٦]، فالكسائي وهو شيخ الكوفيين له مذهب مختلف، يرى فيه حروف المضارعة هي العاملة في رفع الفعل المضارع[٧]، كما أن ثعلبا يرى أنّ المضارعة هي الرافعة للفعل المضارع[٨]، أمّا البصريون فيرون أن رافع الفعل المضارع معنوي، وهو وقوعه في موقع يصلح للاسم هو العامل فيه الرفع[٩]، واختار ابن مالك وابن الناظم وابن هشام المذهب الكوفي[١٠].

[illegible] على موضع (إنّ ولكنّ) فيبل تمام [illegible] خبرها بظهر فيه الإعراب:

ذكر ابن الوراق رأي الفراء في جواز العطف على موضع (إنّ ولكنّ) إذا كان اسم إنّ مكنيًّا أو مبهمًا، لا يتبين فيه الإعراب نحو: إنّك وزيد ذاهبان، وإنّ هذا وعمرو منطلقان، ثم رد عليه بقوله: «وما ذكرناه من الحجة فيما يتبين فيه الإعراب، لا يغير حكم العامل عن عمله بل حكمه فيها قائم»[١١].

وقد ذكر الفراء صراحة مذهبة المذكور في إعرابه، لقوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئون وَالنَّصَارَى..**﴾[١٢]، إذ عد رفع (الصابئون) على العطف على (الذين)؛ لأنّ (الذين) حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه، فلما كان إعرابه واحدًا وكان نصب (إنّ) نصبا ضعيفًا، وضعفه أن يقع على الاسم، ولا يقع على خبره جاز رفع (الصابئون)، ولا أستحب (إنّ عبد الله وزيد قائمان)؛ لتبيّن الإعراب في (عبد الله)[١٣]، فحجة الفرّاء إذًا في جواز العطف في مثل الموضع المذكور هي عدم قبحه لعدم ظهور الإعراب في الاسم، ولأنّ الرافع لخبر إنّ ليس الناسخ، إنما هو رافعه الأول، فليس ثمة اجتماع عاملين على معمول واحد[١٤]، وقد اتجه الكسائي في هذا المذهب اتجاهًا آخر؛ إذ أجاز العطف مطلقًا، سواء أكان الاسم المعطوف عليه ممّا يظهر فيه الإعراب أم لا يظهر، وقد أبان الفرّاء عن مذهب أستاذه المذكور بقوله: «وقد كان الكسائي يجيزه لضعف (إنّ)»، وردّه بقوله: « وقد أنشدونا هذا البيت رفعًا ونصبًا:

فمن يكُ أمسى بالمدينة رحُله

فإني وقيارًا بها لغريبُ

وقيارٌ، وليس هذا بحجة للكسائي في إجازته (إنّ عمرًا وزيدٌ قائمان)؛ لأنّ قيار قد عطف على اسم مكني عنه، والمكني لا إعراب له، فسهل ذلك فيه كما سهل في الذين إذا عطفت عليه (الصابئون)، وهذا أقوى من الجواز من (الصابئون)؛ لأنّ المكنيّ لا يتبيّن فيه الرفع في حال»[١٥]. يعني بذلك يجير (إنّ عبد الله وزيدٌ قائمان) وقد تابع الكسائي في اتجاهه هذا عدد من الكوفيين، كثعلب الذي أجاز في إعرابه لقوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ**﴾ ﷺ[١٦]، رفع (ملائكته) موافقًا الكسائي[١٧]، كما نقل ذلك عن هشام وأبي الحسن الأخفش[١٨]، أما سيبويه فقد عدّ كلّ ما ورد من ذلك غلطًا[١٩]، وإنما هو محمول على تأخير المعطوف أو على أنّ الخبر

الموجود هو خبر المعطوف، وخبر (إنّ) محذوف، وهو مذهب جمهور البصريين، حيث لم يجيزوا ما أجازه الكوفيون؛ لئلا يصار إلى اجتماع عاملين على معمول واحد[٢٠].

نقل ابن الورّاق مذهب الفرّاء في أنّ الميم في (اللهم) عوض من قولك: يا الله أُمَّنا منك بخير؛ إذ حذفت الياء، وبقيت الميم مشدّدة مفتوحة في (أُمَّنا)، ثم علّق على ذلك قائلاً: «وهذا القول ليس بشيء من وجهين؛ أحدهما: أنّه يستحسن أن يقال: يا الله أُمَّنا منك بخير، فتأتي ب (يا) في أول الكلام (وأُمّنا) في آخره، ولو كان على ما قال لحسن: يا اللهم اغفر لي، فلما قبح الجمع بين الميم و(يا) علمنا أنّ الأمر فيها على ما ذكرناه دون ما ذكره، والوجه الثاني: أنّه مستحسن: اللهم أُمّنا منك بخير، فلو كانت الميم المراد بها ما ذكر لحصل في الكلام الذي ذكرناه تكرار، والتكرار مستقبح، وحُسن استعماله دليل على فساد ما قال إن شاء الله»[٢١]، وقد أفصح الفراء عن مذهبه المذكور في تفسيره لقوله تعالى: ﴿**قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ**﴾[٢٢]؛ إذ قال عن (اللهم): «ونرى أنها كلمة ضمّ إليها (أمَّ)، تريد: يا الله أمّنا بخير، فكثرت في الكلام، فاختطلت، فالرفعة التي في (الهاء) من همزة (أمّ) لما تركت انتقلت إلى ما قبلها»[٢٣]، واحتج لمذهبه بالقياس إذ قال: «ولم نجد العرب زادت هذه الميم في نواقص الأسماء إلاّ مخففة، مثل الفم وابنم وهم»[٢٤]. وقد نسب أبو بكر بن الأنباري هذا المذهب إلى الفرّاء وثعلب؛ إذ قال: «واختلفوا في (اللهم)، فقال أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء، وأبو العباس أحمد بن يحيى: معنى (اللهم) (يا الله أمّنا بمغفرتك)، فتركت العرب الهمزة، واتصلت (الميم) بـ(الهاء)، وصار كالحرف الواحد...»[٢٥]. وذكر الزجاج رادًّا عليه دون أن ينسبه لأحد[٢٦].

أمّا البصريون فيرون أنّ الميم هنا جاءت عوضًا عن حرف النداء المحذوف، منكرين النصوص الشعريّة التي جاء بها الكوفيون احتجاجًا على مذهبهم؛ إذ إنّها تجتمع فيها الميم مع حرف النداء، كقول الشاعر:

إنّـــي إذا مـــا حـــدثٌ ألما

أقـولُ يـا الـلـهـم يـا الـلـهـما

وقول الآخر:

غَـفَـرْتَ أو عَـذّبتَ يـا الـلـهـما

فحمل البصريون كل ذلك على الشذوذ[٢٧].

٤- منع تقديم الحال على عامله إذا كان من اسم ظاهر:

أوضح ابن الورّاق مذهب الفرّاء في منع تقديم الحال من الاسم الظاهر، نحو: ضاحكًا جاء زيدٌ؛ لأنّ في (ضاحك) ضميرًا يعود إلى (زيد)؛ لذا لا يجوز تقديمه، عليه، ثم ردّ عليه بقوله: «وهذا ليس بشيء عندنا؛ لأنّ الضمير إذا تعلق باسم، وكان ذلك الاسم مقدمًا على شريطة التأخير، جاز تقديمه، كقولك: ضرب غلامه زيدٌ؛ لأنّ المفعول شرطه أن يقع بعد الفاعل، فكذلك حكم الحال»[٢٨]. وقد نُقل هذا المذهب عن الكوفيين[٢٩]، ونسب البعض إليهم منع التقديم على صاحب الحال الظاهر دون الضمير[٣٠]، أمّا مذهب البصريين فإنهم يجيزون تقديم الحال مطلقًا إذا كان العامل فيها فعلاً متصرفًا[٣١].

٥- (كلا) مثنى وليس مفردا:

فصّل ابن الوراق القول في مذهب الفرّاء في أنّ

(كلا) مثنى مأخوذة من (كلّ)، خففت اللام وزيدت الألف للتثنية، ونقل حجة الفرّاء، وهي قول الشاعر:

في كِلتَ رجليها سُلامى واحدة

كلتاهما مقرونةٌ بزائدة

إذ أفرد (كلا)، ثم ردّ ابن الورّاق هذا المذهب بقوله: «وهذا القول ليس بشيء، وذلك لأنه لو كان مثنى لوجب أن تنقلب ألفه في الجرّ والنصب ياء مع الاسم المظهر، فلما وجدناه بالألف في جميع الإعراب علمنا أنّ ألفه ليست للتثنية، ومن جهة المعنى فإنّ معنى (كلا) مخالفًا لمعنى (كلّ)؛ لأنّ (كل) للإحاطة و(كلا) تدل على شيء مخصوص، فعلمنا أيضًا في المعنى أنّه ليس أحدهما مأخوذًا من الآخر، وإنّما حذف الشاعر الألف من (كلتا) للضرورة، وقدّر أنّها زائدة، وما يكون ضرورة لا يجوز أن يجعل حجة»[٣٢]. فهو إذًا ينفي مذهب الفرّاء، ثم يوجّه البيت على حذف ألف (كلتا) للضرورة، وقد نقل عن أبي حيّان أنّه قال تعليقًا على البيت المذكور: «إنّ الشاعر أسقط الألف ضرورة معتمدًا على الفتحة التي قبلها، ثم قال: «وما من الكوفيين أحد يقول (كِلَتَ) واحدة (كِلتا)، ولا يدعي أنّ لـ(كلا) و(كلتا) واحدًا منفردًا في النطق مستعملاً، فإن ادّعاه عليه مدّع فهو تشنيع وتفحيش من الخصوم على قول خصومه»[٣٣]. لكن الفرّاء في أثناء تفسيره لقوله تعالى: ﴿**كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا...**﴾[٣٤] أفصح صراحة عن مذهبه الذي نقله ابن الورّاق؛ إذ قال: «وقوله: ﴿**كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا**﴾...، ولم يقل (آتتا)، وذلك أنّ (كلتا) ثنتان لا يفرد واحدتهما، وأصله(كلّ) كما تقول للثلاثة: كلّ، فكان القضاء أن يكون للثنتين ما كان للجمع، لا أنّ يفرد للواحد شيء، فجاز توحيده على مذهب كلّ». ثم اتبع ذلك بقوله في الموضع نفسه: «وقد تفرد العرب إحدى (كلتا)، وهم يذهبون بإفرادها، إلى اثنتيها، أنشدني بعضهم:

في كِلتَ رجليها سُلامى واحدة

كلتاهما مقرونةٌ بزائدة

يريد بكلتَ: كلتا، والعرب تفعل ذلك أيضًا في (أيّ) فيؤنثون ويذكرون والمعنى للتأنيث»[٣٥]. فعلى هذا (كلا) في اللفظ والمعنى مثنى عند الفرّاء، وهو عين ما ذهب إليه أبو بكر بن الأنباري؛ إذ قال: «الألف في (كلا وكلتا) ألف تثنية، فجعلت بالألف مع الظاهر في كل حال؛ لأنّها لا ينفرد لها واحد على صحة، فكانت بمنزلة الاسم الواحد، وقد أفرد بعض الشعراء واحدًا، وهو مما لا يلتفت إليه»[٣٦].

إذًا (كلا) عند الكوفيين لفظها مثنى، ومعناها مثنى أيضًا، أمّا عند البصريين فهي مفرد لفظًا مثناة في المعنى[٣٧].

٣- نصب (سنين):

نقل ابن الورّاق رأي الفرّاء في نصب (سنين) على التمييز في قوله تعالى: ﴿**وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا**﴾[٣٨].

وذكر احتجاج الفرّاء بقول الشاعر:

فيها اثنتان وأربعون حَلوبةً

سوداً كخافية الغراب الأسحم

إذ قال (سودًا)، فجمع ثم ردّ على ذلك بقوله: «وهذا لا يشبّهُ؛ لأنّ الشاعر قد ذكر المُميّز وهو (حلوبة)، ثم أتى بالسود بعدها، فيجوز أن تكون السود للأربعين والاثنتين على لفظها، ويجوز أن يجعلها نعتًا للحلوبة على المعنى، ولم يذكر في الآية

قبل (السنين) التمييز، فلهذا افترقا، والله أعلم»[٣٩].

ولم نجد الفرّاء يصرح بنصب (سنين) على التمييز، إنّما عدّها مضافة، ونقل نصبها بالفعل لمن قرأها بالنصب أي: (سنين ثلاثمائة). ثم نقل عن العرب أنها تحمل السنين على معنى السنة، وعلى هذا القول يجوز فيها النصب على التمييز؛ إذ قال: «وقوله ثلاثمائة سنين، مضافة. وقد قرأ كثير من القرّاء (ثلاثمائة سنين) يريدون (لبثوا في كهفهم سنين ثلاثمائة) فينصبونها بالفعل. ومن العرب من يضع السنين في موضع سنة، فهي حينئذ في موضع خفض لمن أضاف. ومن نوّن على هذا المعنى يريد الإضافة، نصب سنين بالتفسير للعدد، كقول عنترة:

فيها اثنتان وأربعون حلوبةً

سودًا كخافية الغرابِ الأسحمِ

فجعل (سودًا)، وهي جمع، مفسِّرة، كما يُفَسِّر الواحد»[٤٠].

وقد أجاز الزجاج النصب على معنى (سنين ثلاثمائة)، أو على أنها عطف بيان من (ثلاث)، والجر على أنها نعت للمئة راجع في المعنى إلى الثلاث[٤١].

٧- إيّاي، إياه، إياك..

أورد ابن الوراق رأيًا نسبه إلى أهل الكوفة في إيّاك وإيّاي وإيّاه ذهبوا فيه إلى أنّ (الكاف والهاء والياء) أسماء، (إيّا) عمدتها ونقل استدلالهم على ذلك بلحاق التثنية والجمع لما بعد (إيّا)، ولزوم (إيّا) لفظًا واحدًا، ثم رد ذلك بقوله: «وهذا القول ظاهر السقوط، وذلك أنّه لا يجوز أن يبنى الاسم منفصلاً على حرف واحد، فلذلك لم يجز أن يُقدّر هذا التقدير، ويدل على فساد قولهم أيضًا: أنه لا يجوز أن تكون الكلمة تبعًا لأقلها؛ لأنّ ذلك نقص ما ينبني عليه الكلام، وليس احتجاجهم بلحاق التثنية والجمع لما بعد (إيّا) ممّا يدل على أنها هي الأسماء»[٤٢]، وقد نسب هذا الرأي إلى الكوفيين[٤٣]. كما نسبه ابن قتيبة إلى ابن كيسان[٤٤]، على حين نسبه السيوطي إلى الفرّاء[٤٥]. وهناك رأي آخر لعدد من الكوفيين يرى أنّ (إيّا) مع ما بعدها اسم واحد[٤٦]. أمّا جمهور البصريين فيرون أنّ (إيّا) هي الضمير، وما يلحق بها حروف لا موضع لها من الإعراب، مهمتها إيضاح المراد من إيّا متكلمًا أو مخاطبًا أو غائبًا[٤٧]. في حين أنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي له رأي آخر يقترب من رأي الكوفيين بعض الشيء، ويختلف عن قول البصريين، وهو أنّ (إيّا) ضمير مبهم وأنّ اللواحق به إنما هي ضمائر متصلة، أضيفت (إيّا) إليها، واستدل على رأيه بما سمع عن العرب: «إذا بلغ الرجلُ الستين فإيّاه وإيّا الشّوابِّ»[٤٨]؛ إذ أضيفت (إيّا) إلى غير هذه الضمائر؛ أي إلى أسماء، مما يدل على أن تلك اللواحق أسماء، وقد تابع الخليلَ في رأيه هذا المازني وابنُ مالك[٤٩].

أمّا الزجاج فعنده الضمائر هي اللواحق، كقول الفرّاء، لكنه خالفه في أنّ (إيّا) اسم ظاهر مضاف إلى تلك الضمائر، وليست عمادًا لها[٥٠].

أما سيبويه فعنده (إيّا) اسم لا ظاهر ولا ضمير، بل مبهم، واللاحق به لا موضع له من الإعراب، إنما جيء به كناية عن المخاطب أو الغائب أو المتكلم[٥١].

٨- العامل في المفعول به:

نقل ابن الورّاق رأيًا نسبه إلى بعض الكوفيين، وهو أنّ العامل في المفعول هو الفعل والفاعل معًا، ثم

ردّ عليه لقوله: «وهذا خطأ؛ لأنّ الفعل قد استقر أنه عامل في الفاعل، فيجب أيضًا أن يكون هو عاملاً في المفعول؛ لأنّ الفاعل بمجرده لا يصح أن يعمل في المفعول، فإذا استقر للفعل العمل، لم يجز أن يضيف إليه في العمل ما لا تأثير له في هذا الباب؛ إذ كان زيدٌ وعمرو وما أشبههما لا يصح أن يعملا في غيرهما من الأسماء؛ لأنّه لو جاز للاسم أن يعمل في الاسم لم يكن المفعول فيه أولى بالعمل من العامل فيه؛ إذ هما مشتركان في الاسمية»[٥٣]، وهذا مذهب الفرّاء. ويذهب هشام الضرير إلى أنّ الفعل رفع الفاعل والفاعل هو وحده نصب المفعول[٥٢]، وقد نسب إلى خلف الأحمر قوله: «إنّ المعنى والمخالفة هما العامل في المفعول به»[٥٤]. وأمّا سيبويه والبصريون فيرون أنّ العامل في المفعول به هو الفعل؛ لأنّ العمل ثبت له أولاً[٥٥].

٩- جواز دخول الألف واللام في الأسماء الثلاثة في مثل: عندي الخمسة العشر الدرهم:

ذكر ابن الورّاق رأيًا نسبه إلى بعض الكوفيين في إجازة إدخال الألف واللام إلى الأسماء الثلاثة في مثل: عندي الخمسة العشر الدّرهم، ثم ردّ ذلك المذهب بقوله: «وهو قول بيّن الفساد، وإنّما وجب ما ذكرناه؛ لأنّ العشرة قد صارت في حشو ما قبلها، فلذلك لم يجز إدخالها على العشر. وأمّا إدخالها على الدرهم ففاسد أيضًا، لما بيّنا أنّ التمييز لا يجوز أن يكون معرفة، فلذلك فسد القول الثاني»[٥٦]، والمذهب المذكور ينسب إلى الكوفيين[٥٧] بعامة، كما نسب إلى الكسائي شيخ الكوفيين أنّ الألف واللام تدخل على العدد كله، فنقول: «ما فعلت الأحد العشرَ الألف الدرهم»[٥٨]، كما صرّح به الفرّاء في أثناء تفسيره لقوله تعالى: «﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[٥٩]، معللاً ذلك بأنّ العشرة ليست هي نفس الخمسة؛ إذ قال: «ويجوز ما فعلت الخمسة العشر، فأدخلت عليهما الألف واللام مرّتين؛ لتوهم انفصال ذا من ذا في حال. فإن قلت الخمسة العشر لم يجز؛ لأنّ الأول غير الثاني، ألا ترى أنّ قولهم ما فعلت الخمسة الأثواب لمن أجازه تجد الخمسة هي الأثواب ولا تجد العشر الخمسة؛ لذلك لم تصلح إضافته بألف ولام»[٦٠].

ثم صرّح بإجازة الألف واللام على التمييز، بقوله في الموضع نفسه: «وإن شئت أدخلت الألف واللام في (الدرهم) الذي يخرج مفسرًا فتقول: «ما فعلت الخمسة العشر الدرهم»[٦١]، أمّا البصريون فيمنعون ذلك؛ «لأن المميز واحد يدل على جمع، فإذا كان معروفًا لم يكن فيه هذا المعنى»[٦٢]، ونسب إلى الكوفيين والأخفش من البصريين إجازة تعريف الاسمين الأول والثاني فقط[٦٣].

١٠- منع رفع الاسم بعد (حتى) إذا لم يذكر قبله فعل يعود إليه الجار والمجرور:

ذكر ابن الورّاق رأيًا نسبه إلى أهل الكوفة في جواز جر (كليب) في مثل قول الفرزدق:

فوا عجبًا حتّى كليبٌ تسبني
كأنّ أباها نهشل أو مجاشعُ

إذا لم يجز ذلك إلاّ بعد ذكر لفظ السبّ قبل (حتى)؛ أي: يا عجبًا يسبني الناس حتى كليب تسبني، فيجد الجار والمجرور بذلك ما يتعلق به فقال: «وقد أجاز الخفض فيه أهل الكوفة، وحملوا الكلام على المعنى، والأجود قولنا؛ لأن اللفظ له حكم، وليس كل ما جاز على المعنى يجوز على العطف، فاعرفه»[٦٤]، ولم يجز في مثل الحالة الأولى إلاّ الرفع؛ أي رفع (كليب) على الابتداء والخبر، بعد تقدير محذوف تكون (حتى) غايته،

و(حتى) في البيت عند سيبويه كحرف من حروف الابتداء بمنزلة (إذا)[٦٥]، وهو مذهب جمهور البصريين[٦٦]، أمّا الأخفش وابن مالك فقد تابعا الكوفيين في عدّ (حتى) جارة[٦٧]، ومع أنّ هذا المذهب ينسب إلى الكوفيين إلاّ أننا نجد الفرّاء في أثناء إعرابه لقوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ ﷺ[٦٨]. ينتقل في إعرابه ل (كليب) في البيت السابق جواز الرفع والخفض، بل يعدّ وجه الرفع (جيدًا)، ويقدمه على الخفض؛ إذ يقول: «وأمّا قول الشاعر:

فيا عجبًا حتّى كليبٌ تسبني

كأنَ أباها نهشل أو مجاشعُ

فإنّ الرفع فيه جيد، وإن لم يكن قبله اسم؛ لأنّ الأسماء التي تصلح بعد حتى منفردة إنما تأتي في المواقيت، كقولك: أقم حتى الليل، ولا تقول: اضرب حتى زيد؛ لأنّه ليس بوقت؛ فلذلك لم يحسن إفراد زيد وأشباهه فرفع بفعله، فكأنه قال: يا عجبًا أتسبني اللئام حتى يسبني كليبيّ، فكانّه عطفه على نية أسماء قبله. والذين خفضوا توهموا في كليب ما توهموا في المواقيت، وجعلوا الفعل كأنّه مستأنف بعد كليب، كأنه قال: قد انتهى بي الأمر إلى كليب، فسكت، ثم قال: تسبني»[٦٩].

٢٠ جواز النصب على إضمار (أنْ) المصدرية:

نقل ابن الوراق رأيًا صرح بنسبته إلى الكوفيين، وهو جواز نصب الفعل المضارع بإضمار (أنْ) مثل: (أنْ) بعد (الفاء)، ونقل وجه جوازهم لذلك؛ إذ بعد أن ذكر قول طرفة:

ألا أيها الزاجري أحْضُر الوغى

وأنْ أشهدَ اللذات هل أنت مخلدي

اختار فيه رفع (أحضُر) ثم قال: «ونُقل جواز النصب، مبينًا وجه جوازهم له، وهو وجود دليل على (أنْ) المحذوفة؛ إذ عطف (أن أشهد اللذات) عليها، ثم قال: وأمّا إذا لم يكن في الكلام (أنْ) تنعطف على المضمرة، فهو غير جائز، والكوفيون يجيزون مثل هذا، ويجعلون مثل (أنْ) بعد الفاء في الجواب إن شاء الله»[٧٠]، وقد نقل هذا المذهب عن الكوفيين[٧١]. أمّا كلام ابن الورّاق فيوحي بأنّ الكوفيين أجازوا حذف (أنْ) دون دليل، لكن ما صرّح به الفرّاء يدل على أنّه لا يجوز الحذف دون دليل؛ إذ قال معقبًا على بيت طرفة السابق: «ألا ترى أنّ ظهور (أنْ) في آخر الكلام يدل على أنّها معطوفة على أخرى مثلها في أول الكلام، وقد حذفها»[٧٢]، أمّا أبو بكر بن الأنباري فقد أجاز الحذف دون دليل، فمع أنّه لم يصرح بهذا إلاّ أنّه بعد ذكره لبيت طرفة روى بيتين استشهد بهما على حذف (أنْ)، ولم يكن في البيتين دليل على (أنْ) بعد حذفها؛ إذ قال: «قال الشاعر:

وهم رجال يشفعوا لي فلم أجدْ

شفيعًا إليه غير جودٍ يعادله

وقال آخر:

ألا ليتني متُّ قبل أعرفكم

وصاغنا صيغةَ ذهبا

أراد: (قبل أن أعرفكم)، وأراد في البيت الأول وهم رجال أنْ يشفعوا»[٧٣].

أمّا ثعلب من الكوفيين فقد عدّ كل هذا من الشواذ[٧٤]. وتابعه في هذا ابن مالك[٧٥]. ■

١. علل النحو:١٥٤.
٢. البقرة: ٨٣.
٣. معاني القرآن:١/٥٣.
٤. شرح المفصّل:٧/١٢، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:٢/١٤١، قطر الندى وبل الصدى:٥٧.
٥. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:٤/١٧٢-١٧٣، شرح ألفية ابن مالك لابن جابر: ٤/١١٣-١١٤.
٦. الإنصاف:١٩٩.
٧. شرح القصائد السبع الطوال:٤٩-٥٠، الإنصاف في مسائل الخلاف:٢/٥٥١، شرح المفصل:٧/١٢، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:٤/١٧٢-١٧٣، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: ٣/٢٨١-٢٨٢.
٨. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:٤/١٧٣، شفاء العليل في إيضاح التسهيل:٢/٩١٧، همع الهوامع:١/١٦٤، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: ٣/٢٨٢.
٩. الكتاب:٣/٩-١٠، المقتضب: ٢/٥، اللمع: ٢١٥، المقتصد في شرح الإيضاح:١٢١، شرح عيون الإعراب:٧٦، الإنصاف في مسائل الخلاف:٢/٥٥١-٥٥٢، شرح المفصل: ٧/١٢، المقرب: (١-٢) ٢٨٥.
١٠. شرح الكافية الشافية: ٣/١٥١٩، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:٢٢٨، شرح ابن عقيل:٢/٣٤١، قطر الندى وبل الصدى:٥٧.
١١. علل النحو:١٩٣.
١٢. المائدة:٦٩.
١٣. معاني القرآن: ١/٣١٠-٣١١.
١٤. معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/١٩٢، شرح المفصل:٨/٦٩، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:١/٣٤٧-٣٤٨، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك:٨١، المنهج السالك إلى مقاصد ألفية ابن مالك:١٢٦-١٢٧.
١٥. معاني القرآن: ١/ ٣١١، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٦٤٥، شرح المفصل: ٨/٦٩.
١٦. الأحزاب:٥٦.
١٧. مجالس ثعلب: ١/٢٦٢.
١٨. إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٥١٠، شرح المفصل:٨/٦٩، ارتشاف الضرب: ٢/١٥٩.
١٩. الكتاب: ٢/١٤٤.
٢٠. معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/١٩٣، أخبار أبي القاسم الزجاجي:٢٦، إعراب القرآن للنحاس:٢/٦٤٥، المقتصد في شرح الإيضاح: ١/٤٤٩، شرح المفصل:٨/٦٨، شرح ابن عقيل:١/٣٧٦، شرح ألفية ابن مالك لابن جابر: ٢/٤٣-٤٥.
٢١. علل النحو: ٤٢٣.
٢٢. آل عمران: ٢٦.
٢٣. معاني القرآن:١/٢٠٣، وينظر إعراب القرآن للنحاس: ١/٣١٨، شرح المفصل: ٢/١٦.
٢٤. معاني القرآن: ١/٢٠٣.
٢٥. الزاهر في معاني كلمات الناس: ٢/١٤٦.
٢٦. معاني القرآن وإعرابه للزجاج:١/٣٩٤.
٢٧. الكتاب: ١/٢١٠، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/ ٣٩٤، إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٣١٩، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١٩٠-١٩٣، شرح المفصل:٢/١٦، شرح ابن عقيل:٢/٢٦٥.
٢٨. علل النحو:٢٣٩.
٢٩. الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٢٥١، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:٣/١٣٧، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك:١٦٥-١٩٦.
٣٠. المنهج السالك إلى مقاصد ألفية ابن مالك: ٢٣٢.
٣١. اللمع:١٣٥، شرح المفصل: ٢/٥٧، شرح ابن عقيل:١/٦٤٧.
٣٢. علل النحو: ٢٥١-٢٥٢.
٣٣. خزانة الأدب:١/١٣٢-١٣٣.
٣٤. الكهف:٣٣.
٣٥. معاني القرآن:٢/١٤٢.
٣٦. المذكر والمؤنث: ٢/٢٩٥.
٣٧. معاني القرآن وإعرابه للزجاج:٣/٢٨٤-٢٨٥، إعراب القرآن للنحاس:٢/٢٧٤-٢٧٥، شرح المفصل:٢/١٣٠و ٣/٢، مغني اللبيب: ١/٢٠٣.
٣٨. الكهف:٢٥.
٣٩. علل النحو: ٣٤٦.
٤٠. معاني القرآن:٢/١٣٨.
٤١. معاني القرآن وإعرابه للزجاج:٣/٢٧٨.
٤٢. علل النحو: ٢٧٣.
٤٣. الإنصاف في مسائل الخلاف:٢/٦٩٥.
٤٤. مشكل إعراب القرآن: ١/٦٩.
٤٥. شرح المفصل: ٣/٩٨، همع الهوامع:١/٦١.
٤٦. إعراب القرآن للنحاس: ١/١٢٢-١٢٣، شرح الرضي على الكافية:٢/١٣.
٤٧. المصدر نفسه:٢/١٢.
٤٨. الكتاب: ١/٢٧٩، إعراب القرآن للنحاس: ١/١٢٣.
٤٩. شرح المفصل:٣/١٠٠.

٥٠. معاني القرآن وإعرابه للزجاج:١/٤٨، وينظر شرح المفصل:٣/١٠٠.

٥١. الكتاب:٢/٣٥٥، شرح المفصل: ٣/١٠١.

٥٢. علل النحو: ٢١٢.

٥٣. معاني القرآن:١/٤٠٤، شرح عيون الإعراب:١٢٧، الإنصاف في مسائل الخلاف:١/٧٨، شرح جمل الزجاج:١/١٦٦، شرح الرضي على الكافية:١/٣٢٥، تذكرة النحاة: ٤٣١، همع الهوامع:١/١٦٥.

٥٤. الانصاف في مسائل الخلاف: ١/٧٩، تذكرة النحاة:٤٣١، همع الهوامع:١/١٦٥.

٥٥. الكتاب:١/ ٣٣- ٣٤، شرح عيون الإعراب:١٢٦.

٥٦. علل النحو: ٢٣٦.

٥٧. إعراب القرآن للنحاس: ٢/١٢٢، الإنصاف في مسائل الخلاف:١/٣١٢، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك:٣٣، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١/٢٦٥، ٢/٢٦٥، شرح ابن عقيل:١/١٨٣.

٥٨. إصلاح المنطق:٣٠٢.

٥٩. يوسف:٤.

٦٠. معاني القرآن:٢/٣٣.

٦١. المصدر نفسه:

٦٢. إعراب القرآن للنحاس:٢/١٢٢، شرح المفصل: ٦/٣٣.

٦٣. شرح المفصل:٦/٣٣.

٦٤. علل النحو: ٤٠٦.

٦٥. الكتاب: ١/٤١٣.

٦٦. معاني القرآن وإعرابه للزجاج:١/ ٢٨٦، شرح المفصل:٨/١٩، مغني اللبيب:١/١٢٩.

٦٧. مغني اللبيب:١/١٢٩.

٦٨. البقرة:٢١٤.

٦٩. معاني القرآن:١/١٣٨.

٧٠. علل النحو: ٢٩٣.

٧١. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية أبن مالك:٤/٢٢٤، منهج السالك إلى ألفية أبن مالك:٣/٣١٩.

٧٢. معاني القرآن:٣/٢٦٥، وينظر: إعراب القرآن للنحاس:٣/٧٠٧-٧٠٨.

٧٣. شرح القصائد السبع الطوال:١٩٣.

٧٤. مجالس ثعلب:١/٣٨٣-٣٨٤.

٧٥. شرح ابن عقيل:٢/٣٦٢.

- **أخبار أبي القاسم الزجاجي**، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(٣٣٩هـ)، تح. د. عبد الحسين المبارك، دار الرشيد للنشر، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٤٠١هـ، ١٩٨٠.

- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لأثير الدين محمد بن يوسف بن حيّان الأندلسي، تح. د. مصطفى أحمد النمّاس، القاهرة،١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

- **إصلاح المنطق**، ليعقوب بن إسحاق بن السكيت(٢٤٥هـ)، تح. أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون،ط٢، القاهرة، ١٣٧٥هـ، ١٩٥٦م.

- **إعراب القرآن**، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس(٣٣٨هـ) تح. د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٠.

- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، لابن الأنباري تح. د. محيي الدين توفيق إبراهيم، الموصل، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (٥٥٧هـ) ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، لمحيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، (د. ت).

- **أوضح المسالك إلى ألفية أبن مالك**، لجمال الدين بن هشام الأنصاري ومعه(عدة السالك إلى تحقيق...) لمحمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، القاهرة، ١٣٨٦هـ، ١٩٦٧م

- **تذكرة النحاة**، لمحمد بن يوسف الغرناطي(-٧٤٥هـ) تح. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، لجمال الدين محمد بن مالك (-٦٧٢هـ) تح. محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.

- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، لبدر الدين الحسن بن أم قاسم المرادي(-٧٤٩ه)، تح. عبد الرحمن علي سليمان، ط١، القاهرة، ١٩٧٩م.

- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية للرضي الاسترآبادي**، لعبد القادر بن عمر البغدادي،تح. عبد السلام محمد هارون، ط٣، القاهرة، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

- **الزاهر في معاني كلمات الناس**، لأبي بكر محمد بن القاسم

الأنباري(-٣٢٨هـ)، تح. د. حاتم صالح الضامن، ط٢، بغداد ١٤٠٨هـ/١٩٨٠م.
- **شرح ابن عقيل (-٧٩٦هـ) على ألفية ابن مالك (-٦٧٨هـ) ومعه كتاب منحة الجليل**، لابن عقيل، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١٤، دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع، مطبعة السعادة، مصر ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.
- **شرح ألفية ابن مالك**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن جابر الأندلسي (-٧٨٠هـ) تح. د. عبد الحميد السيد محمد عبد الرحمن، ط١، القاهرة، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- **شرح جمل الزجاجي**، لابن عصفور الأشبيلي (-٦٦٩هـ) الشرح الكبير تح. د. صاحب أبو جناح، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- **شرح الرضي على الكافية**، لرضي الدين الاسترآبادي (-٣٣٨هـ)، تح. أحمد مطلوب، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- **شرح عيون الإعراب**، لعلي بن فضال المجاشعي (-٣٣٨هـ) تح. د. حنا جميل حداد، ط١، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.
- **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**، لأبي بكر محمد ابن القاسم الأنباري (-٣٢٨هـ) تح. عبد السلام محمد هارون، القاهرة، ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م.
- **شرح المفصّل**، لموفق الدين بن يعيش النحوي (-٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت (د.ت).
- **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، لأبي عبد الله بن عيسى السلسيلي (-٧٧٠هـ) دراسة وتح. د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، ط١، دار الندوة، بيروت - لبنان، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- **علل النحو**، لأبي الحسن محمد بن عبد الله بن الورّاق (-٣٨١)، تح ودراسة. د. محمود جاسم الدرويش، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢م.
- **قطر الندى وبل الصدى**، لأبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري(-٧٦١هـ)، ومعه كتاب(سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى)، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٩، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.
- **الكتاب**، لأبي بشر عمرو بن عثمان، سيبويه(-١٨٠هـ)، تح. عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.
- **اللمع في العربية**، لأبي الفتح عثمان بن جني(-٣٩٢هـ)، تح. حامد المؤمن،ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- **مجالس ثعلب**، لأحمد بن يحيى (٠٢٩١هـ) تح. عبد السلام محمد هارون، ط٢، القاهرة، ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م.
- **المذكر والمؤنث**، لأبي محمد بكر بن قاسم الأنباري (-٣٢٨هـ) تح.د. طارق عبد عون الجنابي، ط٢، بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- **معاني القرآن**، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء(-٣٢٨هـ) تح. أحمد يوسف نجاتي ورفيقه، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م.
- **معاني القرآن وإعرابه**، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج(٣١١هـ) شرح وتح. د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لأبي محمد جمال الدين ابن هشام (٠٧١٦هـ) تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة، (د.ت).
- **المقرب**، لعلي بن مؤمن، المعروف بابن عصفور(-٦٦٩هـ) تح. أحمد عبد الستار الجواري ورفيقه، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٦م.
- **المقتصد في شرح الإيضاح**، لعبد القادر الجرجاني (-٤٧١هـ) تح. د. كاظم بحر المرجان، المطبعة الوطنية الأردن، دار الرشيد العراقية، ١٩٨٢م.
- **المقتضب**، لأبي العباس المبرد (٢٨٥هـ) تح. محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت،(د.ت).
- **منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**، لعلي بن محمد بن عيسى الاشموني(-٩٢٩هـ)، ومعه (حاشية علي بن محمد الصبَّان)، ط١، القاهرة، ١٣٦٦هـ/١٩٤٧م.
- **المنهج السالك إلى مقاصد ألفية ابن مالك**، لمحمد أمين بن خير الله العمري الموصلي (-١٢٠٣هـ)، تح. عبد الجبار أحمد صالح السندسي رسالة دكتوراه، جامعة الموصل، ١٤١٨هـ،
- **منهج السالك في الكلام إلى ألفية ابن مالك**، لأثير الدين محمد بن يوسف بن حيّان الأندلسي، تح. سدني جليزر - شيكاغو، ١٣٦٧هـ/١٩٤٧م.
- **همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية**، لجلال الدين بن أبي بكر السيوطي(٠٩١١هـ) دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان(د.ت).